



عمادة البحث العلمي
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية

Journal homepage:

<http://scientific-journal.sustech.edu/>



الكلية الاقتصادية والإدارية
FACULTY OF ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE SCIENCES

أثر الهيكل المالي في الحد من مخاطر التمويل المصرفي

"دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية"

بلفيس أحمد البشير محمد محمد سعيد و عمر السر الحسن و إبراهيم فضل المولى البشير

بنك السودان المركزي

معهد الإدارة العامة - المملكة العربية السعودية

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الهيكل المالي للمنشأة في الحد من مخاطر التمويل المصرفي ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن ضعف الاهتمام بدراسة الهيكل المالي والظروف المحيطة بالمنشأة المراد تمويلها يؤدي لزيادة مخاطر التمويل المصرفي. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة الحالة ، لإختبار الفرضيات تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد . توصلت الدراسة الى قصور في إجراءات الدراسة الائتمانية وقلة الخبرات الائتمانية في بعض المصارف، عدم الدراسة الكافية لمكونات الهيكل المالي عند منح التسهيلات الائتمانية ، كذلك وجود أثر معنوي بنسبة (20%) ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي في مخاطر التمويل المصرفي. أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسة عميقة للهيكل المالي للعميل ونتائج أعماله والغرض الممنوح من أجله الائتمان وطريقة وأسلوب السداد.

ABSTRACT:

This study aimed at measuring the impact of the financial structure of the firm on the reduction of the banking financial risks. The problem of the study stemmed from the inadequate attention being paid to the financial structure and the circumstances surrounding the firm to be financed, thus increasing its risk of banking finance. The study followed the analytical descriptive approach based on the case study, using a multiple regression method in order to test the study hypotheses. The study concluded that there is a lack of credit study procedures and lack of credit experience in some banks; as well as lack of adequate study of the components of the financial structure when granting credit facilities; besides the existence of a 20% statistically significant effect for the components of the financial structure on risks of banking finance. The study recommended the need to conduct a thorough study of the financial structure of the client, the results of its work and the purpose for which the credit is given, as well as his method and means of payment.

الكلمات المفتاحية: الهيكل المالي، التمويل المصرفي ، مكونات الهيكل المالي ، مخاطر التمويل المصرفي .

المقدمة :

إن التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم فرضت على ملاك المنشآت عدم الإعتماد فقط على إمكانياتهم الخاصة المتمثلة في حقوق الملكية، وواكبت العديد من المنشآت التطورات الاقتصادية ولجأت للاقتراض من

البيوتات المالية التي تمتلك سيولة نقدية كالمصارف ، إذ تحيط بعملية التمويل المصرفي مجموعة من المخاطر التي تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه المصارف وأن عدم الإهتمام بها يعتبر من مسببات الأزمات المالية والمصرفية . لذلك فإن هذه الدراسة تبحث في مكونات الهيكل المالي وأثرها في الحد من مخاطر التمويل المصرفي .

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في إن ضعف إهتمام المصارف بدراسة مكونات الهيكل المالي والظروف المحيطة بالمنشأة المراد تمويلها يؤدي لزيادة المخاطر التي يتعرض لها المصرف ؛ عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

السؤال الرئيس : ما أثر مكونات الهيكل المالي لطالبي التمويل في مخاطر التمويل المصرفي ؟ وتتفرع منه الأسئلة التالية :

أ. ما أثر اعتماد طالبي التمويل المصرفي على التمويل الذاتي (حقوق الملكية) في مخاطر التمويل المصرفي؟
ب. ما أثر اعتماد طالبي التمويل المصرفي على التمويل غير الذاتي (حقوق الغير) في مخاطر التمويل المصرفي ؟

ج. ما أثر اعتماد طالبي التمويل على تشكيلة مثلئ للهيكل المالي في مخاطر التمويل المصرفي ؟

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي :

الأهمية العلمية : لفت إنتباه الأكاديمين ومراكز الأبحاث لأثر مكونات الهيكل المالي في الحد من مخاطر التمويل المصرفي لإجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال ، وإثراء المكتبة الأكاديمية وخدمة المهتمين بالمعرفة المرتبطة بدراسة مكونات الهيكل المالي ومخاطر التمويل.

الأهمية العملية : توضيح الدور الذي يلعبه هيكل التمويل المصرفي من خلال تنمية وجذب المزيد من المدخرات وكيفية إستخدامها في تمويل المشروعات الإنتاجية والحيوية . تبين الدراسة لعملاء المصارف نقاط الضعف والقوة في الهيكل المالي والمخاطر التي تحيط به.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي :

1. توضيح أثر التمويل الذاتي (حقوق الملكية) في مخاطر التمويل المصرفي .
2. بيان أثر التمويل غير الذاتي (حقوق الغير) في مخاطر التمويل المصرفي.
3. بيان أثر تشكيلة الهيكل المالي في مخاطر التمويل المصرفي.
4. قياس أثر مكونات الهيكل المالي في الحد من مخاطر التمويل المصرفي.

فرضيات الدراسة :

تختبر الدراسة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي في مخاطر التمويل المصرفي . وتتفرع منها الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاعتماد طالبي التمويل على حقوق الملكية في مخاطر التمويل المصرفي .

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاعتماد طالبي التمويل على حقوق الغير في مخاطر التمويل المصرفي.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاعتماد طالبي التمويل على تشكيلة متلى للهيكل المالي في مخاطر التمويل المصرفي.

منهجية الدراسة : تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة الحالة لمعرفة مكونات الهيكل المالي وأثرها في الحد من مخاطر التمويل المصرفي.

مصادر بيانات الدراسة:

تتمثل مصادر جمع بيانات الدراسة في ما يلي :

أ.البيانات الأولية :الاستبانة.

ب.البيانات الثانوية:الكتب والمراجع، والدوريات والأبحاث والرسائل العلمية، المؤتمرات والندوات ،التقارير، والإنترنت.

حدود الدراسة : حدود مكانية : المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية – وحدود زمانية العام 2017م.

التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (1) : متغيرات الدراسة

التعريف الاجرائي	التعريف النظري	المتغيرات	نوع المتغير
1. التمويل الذاتي، المتمثل في حقوق الملكية (الأسهم الاحتياطيات ، المخصصات والارباح المحتجزة) .	جانب الخصوم وحقوق الملكية في الميزانية العمومية	الهيكل المالي	المستقل
2. التمويل غير الذاتي المتمثل في حقوق الغير (القروض) المخاطر الناتجة من التمويل المصرفي.	الإنحراف عن العائد المتوقع نتيجة أي عملية أو قرار انتمائي.	مخاطر التمويل المصرفي	التابع

المصدر: اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017م

تنظيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى أربعة محاور وخاتمة ، المحور الأول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة، المحور الثاني الهيكل المالي المحور الثالث مخاطر التمويل المصرفي ، المحور الرابع الدراسة الميدانية، الخاتمة تحتوي على النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة

دراسة : السيدة عبدالفتاح ، (2004م):

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة تمركز الملكية بكل من الأداء و هيكل التمويل. توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً سالباً للأداء على تمركز الملكية ، وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية لتأثير تمركز الملكية على معدل الديون، و تأثيراً سالباً ذو دلالة إحصائية لهيكل الأصول على الهيكل المالي.

دراسة: شلاش وآخرون ، (2006م):

هدفت الدراسة الى توضيح العوامل التي تتحكم في الهيكل المالي التي تتمثل في درجة المخاطرة التي ترغب إدارة الشركة في تحملها عند التمويل بالدين سعياً وراء ربحية اكبر. توصلت الدراسة الي ان العلاقة العكسية بين نسبة الرفع والربحية ناتجة عن ان أغلب الشركات الصناعية الأردنية تتسم بصغر حجمها ، وعدم التنوع والاستقرار في مبيعاتها.

دراسة: ابتهاج مصطفى، (2008م) :

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى ملاءمة الهيكل المالي في القطاع البنكي مع حجم البنك. اهتمت الدراسة بتحديد خصائص الهياكل المالية في البنوك التجارية في القطاع البنكي المصري. توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها لم تظهر اختلافات جوهرية بين خصائص هيكل أصول البنوك باختلاف فئات الحجم ، ظهرت اختلافات رئيسية في خصائص هيكل رأس المال خاصة ما يتعلق بمكونات حق الملكية .

دراسة: علي عبدالله، (2010م):

هدفت الدراسة إلى تحليل معايير ومؤشرات قياس مخاطر الائتمان المصرفي. توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها أن من أوجه القصور التي تواجه إدارات الائتمان في البنوك ، غياب معايير محددة قابلة للتطوير يمكن من خلالها قياس مخاطر الائتمان ، الإطار المقترح لقياس مخاطر الائتمان يعمل كمرشد للإدارة المصرفية لأغراض الوقوف على حقيقة الوضع المالي للمنشآت طالبة الائتمان.

دراسة : (Pouraghajan , Malekian, (2012):

هدفت الدراسة الى التحقق من أثر هيكل راس المال على الاداء المالي للشركات المدرجة في بورصة طهران . توصلت الدراسة لوجود علاقة سلبية بين نسبة الديون والاداء المالي للشركات ، وعلاقة ايجابية بين نسبة الاصول الملموسة ونمو الاداء المالي ، نتيجة للحد من استخدام الديون يمكن للادارة زيادة نسبة ربحيات الشركة وبالتالي زيادة ثروة الساهمين .

دراسة، عمر السر، (2013م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مؤشرات الرفع المالي في اختيار مكونات هيكل التمويل بالتطبيق على الشركة السودانية للاتصالات. توصلت الدراسة إلى أن الشركة السودانية للاتصالات تعتمد على التمويل غير الذاتي أكثر من التمويل الذاتي، وأن مؤشرات نسب المديونية توفر معلومات تساعد على اختيار التمويل المطلوب فاعتماد الشركة على الديون يقيد حركة أصولها لارتباط الدين برهن الأصل.

دراسة: Taani,(2013):

هدفت الدراسة الى الكشف عن أثر هيكل التمويل على الأداء المالي وتقييم العلاقة بين رأس المال والأداء لشركات المجموعة الصناعية بالأردن ، توصلت الدراسة لوجود دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال وأداء الشركة. اوصت الدراسة المديرين بتوخي الحذر اثناء استخدام الدين كمصدر للتمويل بإعتباره الخيار الأخير .

دراسة: Mwangi and another ,(2014) :

هدفت الدراسة الى معالجة العوامل التي تسهم في فشل العمل باستخدام استراتيجيات القرارات المالية التي تحقق الاهداف التنظيمية في مقاولات البناء والأشغال العمومية بالجزائر. إن أداء الشركة تحسن على الأرجح باستخدام اكثر للمطلوبات المتداولة لتمويل الاصول ببورصة نيروبي ، وجدت الدراسة ان زيادة نسبة الاصول بالنسبة الى اجمالي الاصول يحسن الاداء مقاساً بالعائد على الاصول ROA والعائد على المساهمين ROE .

دراسة: مجاهد الصديق ،(2017م):

هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي بالسودان ومعرفة أسباب عدم التزام المدين بسداد التمويل. توصلت الدراسة الي ان الضمان المقدم من الزبون له دور في خفض مخاطر الائتمان المصرفي ، توجد علاقة ذات دلالة كبيرة بين مقدرة الزبون المالية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي ، وأوصت الدراسة بضرورة مشاركة كافة العاملين في البنك عند اتخاذ قرارات الاستثمار ومنح الائتمان المصرفي .

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

ركزت الدراسات السابقة على هيكل التمويل والأداء والتنبؤ بدرجة الامان المصرفي ودرجة تمركز الملكية ومعايير ومؤشرات قياس مخاطر الائتمان ومدى ملائمة هيكل التمويل مع حجم البنك واثر الرفع المالي في اختيار مكونات هيكل التمويل، أما الدراسة الحالية فإنها تختلف عن الدراسات السابقة من حيث متغيرات الدراسة وهي الهيكل المالي والحد من مخاطر التمويل المصرفي.

الهيكل المالي:**مفهوم الهيكل المالي:**

عرف الهيكل المالي بأنه:"هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية ، وهو الأسلوب الذي يتم عن طريقه تمويل أصول المنشأة ، و يتضمن جميع الفقرات المكونة لجانب الخصوم وحقوق الملكية (النعيمة والتيمي، 2009م ، ص349) وهو مجموعة الأموال التي تم بواسطتها تمويل أصول الشركة ويشمل التمويل المقترض والتمويل المُمْتَلِك ، وهما الجانب الأيسر من قائمة المركز المالي(ابوحمام ، والداعور، 2013م ، ص71) .

يمكن للباحثون أن يعرفوا الهيكل المالي بأنه الخليط التمويلي الذي يشمل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل إستثماراتها . وهو كافة مصادر التمويل التي تمثل الخصوم وحقوق الملكية.

مكونات الهيكل المالي:

هنالك مصدران أساسيان للتمويل هما التمويل الذاتي والتمويل غير الذاتي (الميداني ، 1999م، ص 593-594):

المكون الأول: التمويل الذاتي:

يتكون التمويل الذاتي من الآتي :

1. الأسهم: يشير مصطلح السهم Stock إلى حصة معينة في ملكية الشركة (خان و غرابيه ، 1986م ، ص 196) :

وتنقسم الى:

أ. الأسهم العادية: الأسهم العادية هي صك يثبت لصاحبه الحق في حصة شائعة في ملكية أصل ما من أصول شركة المساهمة ويضمن الحق في الحصول على حصة من أرباح الشركة يناسب ما يملكه من أسهم (حماد ، 2006م ، ص 20) .

ب. الأسهم الممتازة: هي أوراق مالية تتعهد الشركة المصدرة لها بأن تدفع للمستثمر فيها أو لحاملها توزيعات بمعدل محدد مقدماً و يترتب لأصحابها ميزة خاصة تتحدد عند إصدارها، تتمثل هذه الميزة في أولوية أصحابها في الحصول على نسبة من أرباح الشركة محددة مقدماً ومضمونة وذلك قبل حصول حملة الأسهم الأخرى على أي أرباح وأولوية إسترداد قيمة الأسهم عند التصفية (Jay & Others, 2010, P508) .

2. الأرباح المحتجزة: هي "الأرباح التي يحتفظ بها ويعتبر توزيعها أو إحتجازها من المشكلات الرئيسية التي يواجهها المدير المالي ، فمن الناحية القانونية لايجوز للشركة توزيع الأرباح إذا كانت تواجه حالة من العسر المالي (الحافظ ، 2009م، ص 83). وبالتالي فهي الأرباح التي حُجبت عن التوزيع على المساهمين في الشركة (الحاج ، 2010م ، ص 143).

3. الإحتياطيات: هي مبالغ تحتجز من صافي الربح بغرض الحماية من الخسائر المحتملة مستقبلاً ، وذلك لتدعيم مركزها المالي من مخاطر عدم التأكد والتقدير الحكيمة ، أو لتحقيق مقاصد خاصة مفيدة للمنشأة في المستقبل (.المكاوي ، 2015م، ص 38) .

4. المخصصات: تمثل المخصصات مصدراً من مصادر التمويل الداخلي لرأس المال العامل وذلك خلال الفترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها في الغرض الذي أنشئ من أجله، ويمكن أن تستثمر المخصصات في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل وترتبط هذه المخصصات بتقويم الأصول في قائمة المركز المالي (سلطان، 2005م ، ص 197) .

مزايا التمويل الذاتي:

تقوية المركز المالي للمشروع ، وتوفير الفوائد التي يمكن ان يدفعها في حالة الاقتراض وكذلك يتيح للمشروع فرصة المخاطرة بثقة ، ويعطي انطباع قوي بان المشروع قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً وبصفة مستمرة ، كما يزيد من موقفه التفاوضي مع الموردين و اذا ما اراد الاقتراض في وقت لاحق. (حسين ، 1996م، ص 251- 253) .

خلص الباحثون الى أن التمويل بحقوق الملكية يقوي الموقف التفاوضي لطالبي التمويل و يستدل به على قوة المركز المالي للعمليات، وأن الاعتماد على التمويل بحقوق الملكية له عيوب تتمثل في إبطاء التوسع الرأسمالي وإضاعة الفرصة الاستثمارية البديلة .

المكون الثاني، التمويل غير الذاتي:

التمويل من مصادر خارجية، منها ماهو قصير الأجل ومنها ماهو طويل الأجل (عطية، 2002م-2003م ، ص160) ويتمثل في الآتي :

1. القروض: القرض عبارة عن اتفاق بين المقرض والمقترض ، يتم بموجبه حصول المقترض على مبلغ من المال ويلتزم بإعادته للمقرض في موعد أو مواعيد معينة، تحدها شروط الاتفاق . والقرض بهذه الصفة يعد مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي (سرايا، و هلال، 2004م ، ص193) .
2. السندات: هي "أوراق مالية ذات قيمة إسمية واحدة قابلة للتداول ، تصدرها الشركة المساهمة وتطرحها للإكتتاب العام والخاص وفقاً لأحكام القانون المختص للحصول على قرض تتعهد الشركة بسداد القرض وفوائده وفقاً لشروط الإصدار، وهي وسيلة للإقتراض من الجمهور قرصاً طويلاً للأجل لتمويل عمليات الشركة (سعادة ، 2002م ، ص 86) . إن البنوك الإسلامية لا تتعامل مع السندات لأنها عقد إرفاق وقرض ، (سمحان ، 2012م ، ص 112) هنالك أوراق مالية "طورها الفقهاء بالمؤسسات الإسلامية كبديل للسندات القائمة على الفائدة وهي الصكوك ولها قابلية التداول في البورصة " (محمد ، 2003م، ص 24) و تمثل ملكية أعيان أو ملكية منافع ، او كليهما معاً ، يراعي فيها الأحكام المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ويبعد عنها العناصر الربوية . (قطان، 2001م، ص18-19) .

خلص الباحثون الى أن التمويل بحقوق الغير هو التمويل من مصادر خارجية تتمثل في التمويل المقترض، والقرض يعتبر مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي ، وله موعد محدد وفق شروط الاتفاق ، ويعتبر أقل تكلفة من التمويل بالأسهم وذلك بسبب الوفورات الضريبية التي تتولد عنه. وأن الصكوك هي البديل الشرعي للسندات .

المخاطر المصرفية :

المخاطر المصرفية هي احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع ؛ وهي إقتصادية الخسارة من قبل المستثمر (شفيق وآخرون ، 1997م ، ص112). وأنها حالة عدم التأكد من الحصول على العائد أو من حجمه، أو من انتظامه، أو من زمنه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة (رمضان ، 2005م، ص22). وهي مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل أو السيولة أو التمويل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها (الرمحي ، 2010م، ص1):

1. مخاطر التمويل المصرفي:

مخاطر التمويل هي المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف التي يشكل منح القروض نشاطها الرئيسي، وتقتضي دراسة وتحليل الملاءة المالية للعملاء التي قد تتغير مع الزمن لأسباب وعوامل معينة ، مما قد يترتب عليها إخفاق الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته وفق أحكام الاتفاق. (الخليل، 2004م، ص54) .

خلص الباحثون الى أن مخاطر التمويل المصرفي تنشأ بسبب عجز المقرض عن الوفاء بالتزاماته طبقاً للشروط المتفق عليها ويتعذر على المصرف استعادة الفائدة وأصل المبلغ المقرض أو كليهما مما ينتج عنه خسارة .

2. مخاطر صيغ التمويل الإسلامية :

الاستثمار في الاسلام يقوم على المخاطرة من خلال المشاركة في الغنم والغرم ويحث على الأخذ بالاسباب في التعامل مع المخاطر، تتفرد صيغ التمويل الاسلامي بمخاطر تتعلق بشروطها الشرعية وطبيعتها وقد تكون الآراء المتباينة للفقهاء مصدرًا للمخاطر في بعض مسائلها المتمثلة في تراجع العميل عن اتمام الصفقة، عدم زيادة السعر أو العائد في حال تأخر العميل عن السداد في الموعد المتفق عليه ومخاطر عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته نتيجة ظروف عامة ، عدم جواز تداول بعض العقود في الاسواق المنظمة أو خارجها بشكل مباشر، وجود بعض العقود غير الملزمة مثال تمتع حالة الزبون بخيار التراجع عن العقد عند تلف السلع المملوكة من قبل المصرف الاسلامي قبل انجاز بيعها وتسليمها للزبون أو تلفها وهي مؤجرة. (الكراسنة ، 2006م، ص57) .

إدارة مخاطر التمويل :

1. مفهوم إدارة المخاطر:

هي منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو تقلل الأثر المالي للخسائر وهي كافة الإجراءات التي يقوم بها المصرف للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن. بشكل عام إن إدارة المخاطر هي عملية قياس وتقييم وتحليل للمخاطر وتطوير استراتيجيات وأهداف لإدارتها والحد منها (www.journalofaccountancy,2018)

2. مراحل إدارة مخاطر التمويل المصرفي :

تمر إدارة المخاطر بالمراحل الآتية (الكراسنة ، 2006م، ص57):

أ.تحديد المخاطر: تحديد نوعية المخاطر التي يتوقع أن يتعرض لها العمل المصرفي سواء أكانت مخاطر عامة أم مخاطر خاصة ، كذلك تحديد مصدر تلك المخاطر.

ب. تقييم المخاطر : من خلال إعطاء صورة شاملة عن المخاطر ، مع ترتيبها وفقاً لجسامتها.

ج. دراسة واختيار البدائل المناسبة للتعامل مع المخاطر واتخاذ القرار اللازم باختيار البديل المناسب ، سواء بتجنب تلك المخاطر أو توزيعها أو قبولها والتعامل معها.

د. مراقبة المخاطر وقياسها واتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر وهو جهد متواصل لاينتهي ويمثل صميم العمل المصرفي.

خلص الباحثون الى أن مخاطر التمويل من المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف ، وأن اي ضعف في إدارتها قد يؤدي الى فشل المصرف ، لأن النشاط التمويلي يعتبر محور النشاط المصرفي واي تعثر أو عدم التزام بشروط التمويل يؤثر على موقف السيولة ، والربحية ، لذلك يتطلب الأمر من إدارة المصرف وضع الاجراءات والضوابط الداخلية الكافية والملائمة لتقليل احتمالات حدوث مخاطر التمويل المصرفي.

إجراءات الدراسة الميدانية:

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية للعام المالي 2017م، وعددها 25 مصرف (التقرير السنوي الثالث والعشرون لسوق الخرطوم للأوراق المالية، 2017م، ص 26-27)، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية بلغت 12 مصرف وتمثل نسبة 48% من مجتمع الدراسة. حيث تم توزيع عدد 240 استمارة استبانة وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (2) : المصارف وعدد الاستبانات الموزعة والمستلمة

المصرف	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستلمة	%
الفرنسي	20	20	100%
النيل	20	17	85%
السعودي	20	17	85%
العمال	20	11	55%
أمدرمان الوطني	20	11	55%
فيصل الاسلامي	20	18	90%
الاسلامي السوداني	20	18	90%
الشمال الاسلامي	20	18	90%
السلام	20	6	30%
الثروة الحيوانية	20	20	100%
بنك الخرطوم	20	10	50%
بنك الاستثمار المالي	20	10	50%
المجموع	240	175	73%

المصدر: اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017م

أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة وتتكون من قسمين أساسيين على النحو التالي: القسم الأول: يمثل البيانات الأولية لأفراد مجتمع البحث، وهي تتمثل في (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: يحتوي على فقرات الاستبانة، ويتكون من (25) فقرة من الفقرات الخاصة بمتغيرات البحث، وقد تدرجت الاستجابة فيها وفق مقياس ليكرت الخماسي ما بين (موافق بشدة =5، موافق=4، محايد=3، لا أوافق=2، لا أوافق بشدة =1).

الصدق والثبات لأداة الدراسة:

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة وبناء أبعادها وتوزيع فقراتها على نطاق كل بعد، تم عرضها في صورتها الأولية على (11) محكماً من ذوي الاختصاص والخبرة ؛ وذلك للتأكد من مدى ارتباط كل فقرة من فقراتها

بالبعد الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح كل فقرة وسلامة صياغتها اللغوية وملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله. كما تم احتساب معامل ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات أداة الدراسة وذلك وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (3) : مؤشرات ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد محاور استبانة الدراسة

مضمون البعد	عدد الفقرات	α كرونباخ
التمويل بحقوق الملكية (الذاتي)	5	0.778
التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي)	5	0.697
تركيبية أو (تشكيلية) الهيكل المالي	5	0.703
مخاطر التمويل المصرفي	10	0.825
الاستبانة ككل	25	0.907

المصدر: اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017

يتضح من الجدول رقم (3) أن مؤشرات α كرونباخ لأبعاد استبانة الدراسة تتراوح بين (0.697 إلى 0.825) وللاستبانة ككل بلغت (0.907)، وهي جميعها مؤشرات ثبات دالة إحصائياً على ثبات استبانة البحث، حيث ذكر جودة محفوظ 2009م، ص44 أن استبانة الدراسة تكون ذات ثبات دال إحصائياً إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ (< 0.60).

كما تم إيجاد صدق الاتساق الداخلي (ارتباط بيرسون) لأبعاد استبانة الدراسة بالدرجة الكلية للاستبانة:

جدول رقم (4) : مؤشرات ارتباط بيرسون بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة

مضمون البعد	الارتباط بالدرجة الكلية
التمويل بحقوق الملكية (الذاتي)	**0.756
التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي)	**0.664
تركيبية أو (تشكيلية) الهيكل المالي	**0.768
المحور الثاني المخاطر المصرفية	**0.732

المصدر: اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017

** الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)

يتضح من الجدول (4) أن مؤشرات الارتباط تتراوح بين (0.664** إلى 0.814**) وهي جميعها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) (**)، وبناءً على ذلك فإن أبعاد استبانة الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه.

اساليب المعالجة الإحصائية:

تم استخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) والحزمة الإحصائية للنماذج البنائية (AMOS)، وتشتمل على الأساليب التالية:

أ. الإحصاء الوصفي من خلال التكرارات والمتوسطات والانحراف المعياري

ب. معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات استبانة الدراسة على نطاق أبعادها الفرعية ودرجتها الكلية.

ج. الارتباط الخطي لبيرسون للتحقق من درجة اتساق كل بعد من أبعاد استبانة الدراسة مع الدرجة الكلية للاستبانة.

تحليل بيانات الدراسة:

القسم الأول: يمثل البيانات الأولية لأفراد مجتمع البحث وهي تتمثل في (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

جدول رقم: (5) التوزيع التكراري والنسبي لخصائص عينة الدراسة

فئة المؤهل العلمي	العدد	%
بكالوريوس	93	53.1
دبلوم عالي	21	12
ماجستير	43	24.6
دكتوراه	9	5.1
أخرى	9	5.1
المجموع	175	100%
فئات التخصصات العلمية	العدد	%
محاسبة وتمويل	47	26.8
إدارة أعمال	33	18.9
اقتصاد	30	17.1
دراسات مصرفية ومالية	28	16
إحصاء	4	2.3
نظم معلومات محاسبية	1	0.6
أخرى	32	18.3
المجموع	175	100%
فئات المسميات الوظيفية	العدد	%
مدير	13	7.4
نائب مدير	11	6.3
رئيس قسم	33	18.9
موظف	97	55.4
مراجع	5	2.9
محلل مالي	1	0.6
أكاديمي	1	0.6
محاسب	4	2.3
أخرى	10	5.7
المجموع	175	100%
فئات الخبرة العلمية	العدد	%
أقل من 5 سنوات	40	22.9
5 إلى أقل من 10 سنوات	44	25.1
10 إلى أقل من 15 سنة	8	4.6
15 إلى أقل من 20 سنة	44	25.1

22.3	39	20 سنة فأكثر
100%	175	المجموع

المصدر: اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017م

من خلال الجدول رقم (5) يتضح مايلي:

1. بالنسبة لخاصية المؤهل العلمي أن اغلبيه عينة الدراسة مؤهلين علميا حيث يمثل مؤهل البكالوريوس فما فوق نسبة (94.9%)، مما يؤكد معرفتهم بمصطلحات الدراسة من ناحية علمية.
2. بالنسبة لخاصية التخصص فإن (26.8%) من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، (18.9%) من تخصصات إدارة الأعمال، (18.3%) من ذوي التخصصات الأخرى، (17.1%) من تخصصات الاقتصاد، (16%) من تخصصات الدراسات المصرفية ومالية، (2.3%) من تخصصات الإحصاء، (0.6%) من تخصصات نظم المعلومات المحاسبية، اي ان (81.7%) تخصصاتهم ذات علاقة بالجانب المالي ممايسهم في الاجابة على محاور الدراسة.
3. بالنسبة لخاصية الخبرات العملية لعينة البحث، أن أكثر من نصف عينة البحث (52.6%) تقريباً خبرتهم أقل من 15 سنة، بينما (47.4%) خبرتهم العملية من 15 سنة فأكثر.

التحليل الوصفي لبيانات الدراسة الميدانية:

المحور الأول (الهيكل المالي)، من خلال الأبعاد التالية:

البُعد الأول، التمويل الذاتي (حقوق الملكية):

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لواقع التمويل بحقوق الملكية (الذاتي)

الأهمية	رقم الاستبانة	مضمون العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الممارسة
1	1	تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العميل يعتمد على موارده الذاتية	3.99	0.85	0.80	كبيرة
2	2	التمويل بحقوق الملكية يستدل به على قوة المركز المالي للعميل.	3.97	0.77	0.79	كبيرة
3	4	يعمل التمويل بحقوق الملكية على تقوية الموقف النقائضي للعميل عند الاقتراض	3.96	0.78	0.79	كبيرة
4	3	يعطي التمويل بحقوق الملكية (الأسهم، الأرباح) انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً.	3.96	0.84	0.79	كبيرة
5	5	يعمل التمويل بحقوق الملكية على إضعاف العائد المتحصل للعملاء، وإبطاء التوسع الرأسمالي	3.54	0.91	0.71	كبيرة

وعدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية البديلة

المتوسط العام 3.87 0.85 0.77 كبيرة

المصدر: اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من خلال الجدول رقم (6) مايلي:

إن المتوسطات الحسابية لواقع ممارسة مكونات الهيكل المالي للعملاء: التمويل بحقوق الملكية (الذاتي) تتراوح بين (3.99 إلى 3.54 من 5) مع انحرافات معيارية بين (0.77 إلى 0.93)، وهي من مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.41 إلى 4.20)، ومع نسبة تأكيد تتراوح بين (71% إلى 80%) من إجمالي عينة الدراسة المستطلعة من المصارف السودانية، مما يؤكد من وجهة نظر عينة الدراسة أن مكونات الهيكل المالي للعملاء: التمويل بحقوق الملكية (الذاتي) تمارس من جانب العاملين بالمصارف السودانية بدرجة كبيرة وأنه يأتي بالمرتبة الأولى لعناصر التمويل بحقوق الملكية (الذاتي) من حيث الممارسة بدرجة كبيرة مضمون العبارة 1 " تزداد رغبة المصرف في منح الائتمان كلما كان العميل يعتمد على موارده الذاتية".

البعد الثاني، التمويل غير الذاتي(حقوق الغير) :

جدول رقم (7) : المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لواقع التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي)

الأهمية	رقم الاستبانة	مضمون العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الممارسة
1	5	تزداد رغبة المصارف في منح الائتمان كلما كان العميل له تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف	4.11	0.79	0.82	كبيرة
2	4	اعتماد العميل على التمويل غير الذاتي في معاملاته مؤشر غير جيد لمانحي الائتمان المصرفي	3.77	0.93	0.75	كبيرة
3	1	يعمل التمويل بحقوق الغير على اضعاف الموقف التفاوضي للعميل عند الاقتراض	3.70	0.96	0.74	كبيرة
4	2	يعطي اعتماد العميل على حقوق الغير (القروض، والسندات) انطباعاً قوياً بأن طالب الائتمان غير قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً	3.53	1.01	0.71	كبيرة
5	4	اعتماد العميل على حقوق الغير لا يعني شيئاً لمانحي الائتمان المصرفي	3.38	1.05	0.68	متوسطة

المتوسط العام 3.58 0.94 0.72 كبيرة

المصدر: اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من خلال الجدول رقم (7) مايلي:

إن المتوسطات الحسابية لواقع ممارسة مكونات الهيكل المالي للعملاء: التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي) تتراوح بين (4.11 إلى 3.38 من 5) مع انحرافات معيارية بين (0.79 إلى 1.05)، وهي من مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.41 إلى 4.20) والثالثة (2.61 إلى 3.40)، مما يؤكد من وجهة نظر عينة الدراسة أن مكونات الهيكل المالي للعملاء: التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي) تمارس من جانب العاملين بالمصارف السودانية ما بين درجة كبيرة ومتوسطة. إن إجمالي عينة الدراسة والتي تؤكد على وجود ممارسة بدرجة كبيرة للتمويل بحقوق الغير (غير الذاتي) تتراوح بين (82% إلى 71%)، ويأتي بالمرتبة الأولى لعناصر التمويل بحقوق الغير (غير الذاتي) من حيث الممارسة بدرجة كبيرة، مضمون العبارة 5 " تزداد رغبة المصارف في منح الائتمان كلما كان العميل له تجارب سابقة في الاقتراض من المصرف " بمتوسط حسابي بلغ (4.11) من (5).

البعد الثالث، تشكيلة الهيكل المالي :

جدول رقم (8) : المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لواقع تركيبية أو (تشكيلة) الهيكل المالي

الأهمية	رقم الاستبانة	مضمون العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الممارسة
1	1	يحظى تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان بالاهتمام من قبل مانحي الائتمان	4.07	0.81	0.81	كبيرة
2	3	يدعم وجود هيكل مالي مثالي موقف مانحي الائتمان بقبول منح الائتمان المصرفي	3.99	0.78	0.80	كبيرة
3	5	تتضمن مكونات الهيكل المالي معلومات تمكن من بناء توقعات مستقبلية عن مقدرة العميل للوفاء بالتزاماته المستقبلية	3.92	0.86	0.78	كبيرة
4	2	يهتم مانحو الائتمان بتقييم جانب الاصول ودراسة الجدوى لطالبي الائتمان دون النظر لجانب الخصوم	3.51	1.07	0.70	كبيرة
5	4	تختلف استخدامات مصادر الهيكل المالي باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الائتمان	3.50	1.01	0.70	كبيرة
		المتوسط العام	3.80	0.90	0.76	كبيرة

المصدر: اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017م

إن المتوسطات الحسابية لواقع ممارسة مكونات الهيكل المالي للعملاء: تركيبية أو (تشكيلة) الهيكل المالي تتراوح بين (4.07 إلى 3.50 من 5) مع انحرافات معيارية بين (0.81 إلى 1.01)، وهي من مؤشرات فئة

المتوسط الرابعة (3.41 إلى 4.20)، مما يؤكد من وجهة نظر عينة الدراسة أن مكونات تركيبة أو (تشكيلة) الهيكل المالي تمارس من جانب العاملين بالمصارف السودانية بدرجة كبيرة. إن (81% إلى 70%) من إجمالي عينة الدراسة تؤكد على وجود ممارسة بدرجة كبيرة لمكونات تركيبة أو تشكيلة الهيكل المالي بالمصارف السودانية. ويأتي بالمرتبة الأولى لعناصر تركيبة أو (تشكيلة) الهيكل المالي من حيث الممارسة بدرجة كبيرة، مضمون العبارة 1 " يحظى تحليل مكونات الهيكل المالي لطالبي الائتمان بالاهتمام من قبل مانحي الائتمان " بمتوسط حسابي بلغ (4.07 من 5).

المحور الثاني: المخاطر المصرفية:

جدول رقم (9) : المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لواقع المخاطر المصرفية

الأهمية	رقم الاستبانة	مضمون العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الممارسة
1	1	يوجد بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر .	4.27	0.74	0.85	كبيرة
2	6	يهتم المصرف بتجويد وتفعيل القرارات المالية المبنية على دراسة مكونات الهيكل المالي مما يحد من المخاطر المصرفية	4.15	0.73	0.83	كبيرة
3	2	يوجد بالمصرف نظام تدقيق مالي مبنى على المخاطر	4.11	0.77	0.82	كبيرة
4	7	يقوم المصرف بإجراء تقييم شامل لمخاطر العميل واتخاذ الاجراءات المصححة كأداة للحد من المخاطر .	4.08	0.73	0.82	كبيرة
5	9	المنافسة الحادة بين المصارف والاسراع في منح التسهيلات الائتمانية التي تفتقد لبعض الاعتبارات المهمة تؤثر على المخاطر وزيادة احتمالية حدوثها	4.02	0.85	0.80	كبيرة
6	4	يلتزم المصرف بقياس الجدارة الائتمانية للعميل قبل منحه الائتمان المصرفي مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية	3.99	0.78	0.80	كبيرة
7	5	يقوم المصرف بمتابعة الظروف المحيطة بالعميل ورصد التغيرات التي تطرأ على البيئة التي يعمل فيها العميل	3.93	0.83	0.79	كبيرة
8	8	يقوم المصرف بمتابعة وتطبيق التطورات المستمرة للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة للحد من	3.91	0.83	0.78	كبيرة

المخاطر						
كبيرة	0.78	0.85	3.89	يلتزم المصرف بعد منح الائتمان المصرفي بمتابعة المركز المالي للعميل وتقييم ربحيته بصورة دورية مما يسهم في الحد من المخاطر المصرفية	10	9
متوسطة	0.66	1.11	3.28	يعتمد المصرف بصورة مبالغ على الضمانات و لا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العميل على السداد	3	10
كبيرة	0.79	0.82	3.96	المتوسط العام		

المصدر: اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من خلال الجدول رقم (9) مايلي : إن المتوسطات الحسابية لواقع ممارسة المخاطر المصرفية تتراوح بين (4.427 إلى 3.28 من 5) مع انحرافات معيارية بين (0.73 إلى 1.11)، وهي من مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.41 إلى 4.20)، والثالثة (2.59 إلى 3.40) مما يؤكد من وجهة نظر عينة الدراسة أن فقرات المخاطر المصرفية تمارس من جانب العاملين بالمصارف السودانية بين درجة كبيرة ومتوسطة، وإن (85% إلى 78%) من إجمالي عينة الدراسة تؤكد على وجود ممارسة بدرجة كبيرة لتسع فقرات من المخاطر المصرفية. إن (66%) من إجمالي عينة الدراسة المستطلعة تؤكد وجود ممارسة متوسطة للمخاطر المصرفية فيما يتعلق بـ " يعتمد المصرف بصورة مبالغ على الضمانات و لا يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العميل على السداد ". يأتي بالمرتبة الأولى لعناصر المخاطر المصرفية من حيث الممارسة بدرجة كبيرة، مضمون الفقرة 1 " يوجد بالمصرف إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر " بمتوسط حسابي بلغ (4.27 من 5).

اختبار فرضيات الدراسة :

قبل اختبار فرضيات الدراسة يتم إجراء تحليل الارتباط بين محاور الدراسة، مؤشرات ملائمة النموذج لتحليل الانحدار المتعدد لمعرفة مدي ملائمة المتغيرات لنموذج الاختبار .

تحليل الارتباط بين محاور الدراسة:

لوقوف على نمط العلاقة التي تربط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، لجأ الباحثون إلى حساب مؤشرات ارتباط بيرسون والذي يستخدم في إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات الكمية، والنتائج يتضمنها الجدول التالي:

جدول رقم (10) : مصفوفة الارتباطات لبيرسون بين متغيرات الدراسة

المتغير	حقوق الغير	حقوق الملكية	تركيبية الهيكل المالي	مخاطر التمويل المصرفي
حقوق الغير	-	**0.581	**0.54	**0.350
حقوق الملكية		-	**0.552	**0.210
تركيبية الهيكل المالي			-	**0.407

المصدر: اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017م

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)

يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول (10) معاملات الارتباط التالية:

1. توجد علاقة ارتباطية طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين حقوق الغير وكل حقوق الملكية، تركيبة الهيكل المالي، المخاطر المصرفية وتتراوح قيمها بين (0.350** إلى 0.581**).
- مؤشرات ملائمة النموذج لتحليل الانحدار المتعدد :

جدول رقم (11) : معاملات تضخم التباين والتباين المسموح به ومؤشر درين واتسون DW

المتغير	تضخم التباين VIF	التباين المسموح به Tolerance	مؤشر درين واتسون DW
حقوق الغير	1.852	0.539	1.923
حقوق الملكية	1.722	0.581	
تركيبه الهيكل المالي	1.780	0.562	
مخاطر التمويل المصرفي	1.481	0.675	

المصدر: اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من المؤشرات الإحصائية لملائمة المتغيرات المستقلة والوسيط لتحليل الانحدار المتعدد بالجدول (11) النتائج التالية:

- إن مؤشرات تضخم التباين VIF لمتغيرات الدراسة تتراوح قيمها بين (1.481 إلى 1.852) وهي جميعها أقل من القيمة (10).
- إن قيم التباين المسموح به للمتغيرات المستقلة تتراوح قيمه بين (0.539 إلى 0.675) وهي جميعها أكبر من (0.05).
- إن قيمة مؤشر درين واتسون DW تساوي (1.923) وهي أقل من القيمة (2).
- بناءً على هذه النتائج يخلص الباحثون إلى عدم وجود ارتباطات متعددة بين متغيرات الدراسة وبذلك تكون ملائمة لإجراء تحليلات الانحدار المتعدد بين مكونات الهيكل المالي والمخاطر المصرفية.

اساليب اختبار الفرضيات:

1. الإنحدار المتعدد:

تم استخدام الإنحدار المتعدد لاختبار نتائج الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمكونات الهيكل المالي في مخاطر التمويل المصرفي " ، ونتائج ذلك يتضمنها الجدول التالي:

جدول رقم (12) : مؤشرات معنوية نموذج الانحدار بين مكونات الهيكل المالي ومخاطر التمويل المصرفي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	الارتباط المتعدد R	التباين المفسر R2	ف	الدلالة
الانحدار	915.98	3	305.33	0.444	0.197	14.02	0.000
البواقي	3724.61	171	21.78				

المصدر: اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من المؤشرات الإحصائية بالجدول (12) النتائج التالية:

1. توجد معنوية لنموذج الانحدار المتعدد بين متغيرات مكونات الهيكل المالي والمخاطر المصرفية بناءً على قيمة (ف=14.02) وهي دالة عند معنوية ($0.05 > 0.000$).
2. أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة ومتغير المخاطر المصرفية بلغت (0.444).
3. أن إجمالي ما تؤثر به متغيرات مكونات الهيكل المالي في المخاطر المصرفية يبلغ (19.7%) وهي قيمة تأثير معنوية ودالة إحصائياً استناداً إلى قيمة (ف: 14.02) ومستوى الدلالة (0.000).
4. يخلص الباحث من هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الثانية الرئيسية والتي تنص على أنه : " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مكونات الهيكل المالي والمخاطر المصرفية".
5. إن ما تبقى من حجم تأثير في تباين المخاطر المصرفية وهو (100% - 19.7% = 80.3%) يعزوه الباحثون إلى متغيرات خارج نطاق الدراسة الحالي.

2. الإنحدار التدريجي المتعدد:

لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة (التمويل الذاتي، التمويل غير الذاتي، تشكيلة الهيكل المالي) والمتغير التابع مخاطر التمويل المصرفي وفقاً للجدول التالي:

نتائج الانحدار التدريجي لترتيب الأهمية لمتغيرات مكونات الهيكل المالي من حيث التأثير في مخاطر التمويل بالمصارف السودانية .

جدول رقم (13): نتائج الانحدار التدريجي لترتيب الأهمية لمتغيرات مكونات الهيكل المالي من حيث التأثير في

مخاطر التمويل بالمصارف السودانية								
النماذج التدريجية	مؤشرات الانحدار	الارتباط R	معامل التحديد R2	التأثير التدريجي	ف	الدلالة	ت	الدلالة
(الثابت)	22.896	0.436	0.190	-	20.140	0.000	8.519	0.000
تركيبية الهيكل المالي	0.458			0.166			3.769	0.000
حقوق الغير	0.272			0.24			2.066	0.000
حقوق الملكية	0.114-			-			1.275-	0.204

المصدر: اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتضح من المؤشرات الإحصائية لتحليل الانحدار التدريجي بالجدول (13) النتائج التالية:

أ. نتائج الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاعتماد طالبي التمويل على التمويل بحقوق الملكية في المخاطر المصرفية"، وبناءً على معطيات جدول (13) للانحدار التدريجي يتضح للباحثون الآتي:

أن مؤشر الانحدار بين حقوق الملكية والمخاطر المصرفية يساوي (-0.114) وهي قيمة سالبة ضعيفة وغير معنوية بناءً على قيمة (ت = -1.275) وهي غير دالة إحصائية على وجود أثر لحقوق الملكية في المخاطر المصرفية بالمصارف السودانية، حيث نجد مستوى الدلالة المحسوب يساوي ($0.05 < 0.204$),

واستناداً إلى ذلك فإن الباحثون تخلصون إلى الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الثانية الرئيسية والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي (الأسهام والأرباح (حقوق الملكية) والمخاطر المصرفية"، فرضية غير مقبولة.

ب. نتائج الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاعتماد طالبي التمويل على التمويل بحقوق الغير والمخاطر المصرفية"، وبالمثل وبناءً على معطيات الجدول (13) يخلص الباحثون إلى النتائج التالية:

- أن مؤشر الانحدار بين التمويل الذاتي والمخاطر المصرفية يساوي (0.272) وهي مؤشر انحدار طردي بين المتغيرين.

- إن إجمالي حجم الأثر الذي يؤثر به حقوق الغير في المخاطر المصرفية = (0.24)، أي أن حقوق الغير تؤثر تأثيراً إيجابياً على المخاطر المصرفية في المصارف السودانية بنسبة (2.5%)، وهي قيمة تأثير معنوية ودالة إحصائياً بناءً على قيمة (ت = 2.066) مع مستوى معنوية (0.05 > 0.000).

- وبناءً على ذلك يخلص الباحثون إلى أن الفرضية الفرعية الثانية " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل غير الذاتي (القروض والسندات (حقوق الغير) والمخاطر المصرفية" فرضية مقبولة.

ج. نتائج الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاعتماد طالبي التمويل على تشكيلة الهيكل المالي الأمثل في مخاطر التمويل المصرفي"، وبالرجوع إلى معطيات الجدول (21) يتضح للباحثون النتائج التالية:

- أن مؤشر الانحدار بين تركيبة الهيكل المالي والحد من مخاطر التمويل المصرفي يساوي (0.458) وهي مؤشر انحدار طردي بين المتغيرين.

- إن إجمالي حجم الأثر الذي يؤثر به تركيبة الهيكل المالي في مخاطر التمويل المصرفي = (0.166)، أي أن تركيبة الهيكل المالي تؤثر تأثيراً إيجابياً في الحد من مخاطر التمويل في المصارف السودانية بنسبة (16.6%)، وهي قيمة تأثير معنوية ودالة إحصائياً بناءً على قيمة (ت = 3.769) مع مستوى معنوية (0.05 > 0.000).

- وبناءً على ذلك يخلص الباحثون إلى أن نص الفرضية الفرعية الثالثة " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الهيكل المالي الأمثل (تركيبية الهيكل المالي) ومخاطر التمويل المصرفي " فرضية مقبولة.

بناءً على المؤشرات الإحصائية لتحليلات الانحدار التدريجي، يخلص الباحثون إلى صياغة معادلة التنبؤ بين مكونات الهيكل المالي والمخاطر المصرفية كالتالي:

مخاطر التمويل المصرفي = 22.896 + (-0.114) حقوق الملكية + (0.272) حقوق الغير + (0.458) تركيبة الهيكل المالي + خطأ التقدير.

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \epsilon$$

حيث أن:

مخاطر التمويل المصرفي	Y
التمويل الذاتي	X ₁

التمويل غير الذاتي	X_2
تشكيلة التمويل	X_3
الخطأ	ϵ

وبذلك تصبح المعادلة:

$$\text{مخاطر التمويل المصرفي} = 18.566 + (-0.045) \text{ حقوق الملكية} + (0.465) \text{ حقوق الغير} + (0.483) \text{ تركيبة الهيكل المالي} + \text{خطأ التقدير}.$$

النتائج :

1. أن تركيبة الهيكل المالي تؤثر تأثيراً ايجابياً في الحد من مخاطر التمويل في المصارف السودانية بنسبة (16.6%).

2. إن إجمالي ما تؤثر به متغيرات مكونات الهيكل المالي في المخاطر المصرفية يبلغ 19.7%.

3. عدم وجود سياسة محددة وواضحة للاقتراض وعدم كفاية اساليب متابعة القروض والتسهيلات الائتمانية في كثير من المصارف.

4. تزداد رغبة المصارف في منح الائتمان كلما كان العميل يعتمد على موارده الذاتية.

5. تزداد رغبة المصارف في منح الائتمان كلما كان العميل له تجارب سابقة في الاقتراض من المصارف.

6. يوجد بعدد مقدر من المصارف السودانية إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر.

التوصيات :

1. ضرورة الاهتمام بدراسة الهيكل المالي ومكوناته وأعتبره مؤشر يستدل به للتنبؤ بمخاطر التمويل المصرفي.

2. ضرورة وجود نظام رقابي لقياس الاداء لتجنب المخاطر مع السماح لكل مستوى إداري بوضع النظام الذي يتناسب معه لقياس أدائه.

3. الاهتمام بوجود أرصدة تعويضية ووضع إجراءات رقابية وسياسة واضحة ومحددة للتمويل تضمن عدم وقوع المخاطر أو التقليل منها الى أدنى حد ممكن .

4. حث المصارف على اتباع أسس وضوابط سليمة وواضحة لمنح التمويل وتحديد سقف تمويلية وإجراء تقييم دقيق وشامل لقدرة العميل الائتمانية.

5. تدريب وتأهيل الكوادر المصرفية على كيفية إجراء الدراسات الائتمانية وكيفية اتخاذ قرارات التمويل المصرفي وتزويدهم بكيفية الحد من مخاطر التمويل المصرفي.

المراجع :

1. أبوحمام ، حسن عيسى ، الداعور ، جبر إبراهيم (2013م) ، أساليب المحاسبة الإدارية الإستراتيجية المطبقة من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (PEX) وتأثيرها على الهيكل التمويلي لتلك الشركات ، (مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثالث .

2. إسماعيل، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، (2004م) ، العلاقة بين هيكل الملكية والأداء و هيكل التمويل في البنوك التجارية المصرية ، مصر: بحث منشور ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد 28 ، العدد الثاني .

3. التقرير السنوي الثالث والعشرون لسوق الخرطوم للأوراق المالية ، العام 2017م.
4. الحاج ، طارق ، (2010م)، مبادئ التمويل ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع .
5. الحافظ ، مالك حسين ، (2009م) ، أثر كلفة التمويل على التشكيلة التمويلية، الاسكندرية: مجلة المنصورون، العدد الثاني عشر.
6. الحسن ، عمر السر ، (2013م) مؤشرات الرفع المالي وأثرها في اختيار مكونات هيكل التمويل في الشركات - دراسة تطبيقية ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة عدن، المجلد6، العدد12 .
7. الخليل ، جاسر محمد سعيد ، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، نابلس : رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، 2004م .
8. الرمحي ، زاهر ، (2010م) المراجعة على أسس المخاطر ، عمان : أصول للتدريب والأستشارات.
9. الكراسنة ، ابراهيم ، مارس ، 2006م، أطر وإساسية معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، ابوظبي : صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية .
10. الكاوي، محمد محمود ، (2015م) ، الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي ، المنصورة : دار الفكر والقانون .
11. الميداني، محمد أيمن عزت ، الإدارة التمويلية في الشركات، 1999م ، ط3 ، الرياض : مكتبة العبيكان.
12. النعيمي، عدنان تابه ، والتميمي، أرشد فؤاد، (2009م)، الإدارة المالية المتقدمة ، ط4 ، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
13. حسين، عبد الفتاح دياب ، (1996م) ، إدارة التمويل في مشروعات الأعمال ، القاهرة: شركة البراء التجارية .
14. حماد ، طارق عبد العال ، (2006م) دليل المستثمر في بورصة القيم المنقولة ، القاهرة : الدار الجامعية للنشر .
15. خان ، محمد يونس . وغرابيه ، هشام صالح ، (1986م) الإدارة المالية ، عمان : جون وإيلي وابنائيه .
16. سرايا، محمد السيد ، وهلال ، عبد الله عبد العظيم ، (2004م) ، محاسبة شركات الأموال، الاسكندرية: الدار الجامعية.
17. سعادة ، يوسف مصطفى، (2002م) محاسبة شركات الأموال ، عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع .
18. سلطان، محمد سعيد أنور ، (2005م)، إدارة البنوك ، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة .
19. شاهين ، على عبدالله أحمد ، (2010م)، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية ، مصر: بحث منشور ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،كلية التجارة ، جامعة بنها، المجلد2، العدد الثاني.
20. شاهين ،على عبدالله ، صباح، بهيه مصباح ، (2011م)، أثر إدارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، غزة : بحث ماجستير غير منشور ، محاسبة وتمويل ،الجامعه الاسلاميه، كلية التجارة، غزة ، فلسطين.

21. شفيق، محمد وآخرون، (1997م)، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص ، عمان : دار المستقبل للطباعة والنشر .
22. شلاش ،سليمان وآخرون، (2006م)،العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال ، حالة تطبيقه في الشركات المساهمة العامة الاردنيه المدرجة في سوق عمان المالي للفترة 1997م، 2001م ، عمان: بحث منشور ، مجلة المنارة ، المجلد14 ، العدد الأول .
23. عبد الرحمن ، ابتهاج مصطفى ،(2008م) تأثير حجم البنك على خصائص هيكل التمويل وأداء البنوك التجارية في القطاع البنكي المصري ، القاهرة: بحث منشور ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ،جامعة القاهرة ،العدد السابعون.
24. عطية ،أحمد صلاح ،(2002م-2003م)، محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية ، الزقازيق الدار الجامعية للنشر.
25. محمد ، مجاهد الصديق عبد القادر ،التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي، (2017م) ،السودان : دراسة دكتوراه في إدارة الأعمال ،غير منشورة ، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا.
26. Jay S. Rich and Others, ,(2010), Cornerstones of Financial and Managerial Accounting, (U.S.A. : South-Western Cengage Learning) .
27. Mwamugo, Lucy and another, (2014) ,Relationship between capital structure and performance of Non-financial companies in the Nairobi exchange (Kenya : Global journal of contemporary research in accounting and business, vol.1 .
28. taani ,Khlaf taani, (November,2013) ,The relationship between capital structure and firm performance evidence from Jordan (Irbid: global advanced Research journal ,Faculty of finance and administrative sciences ,irbid national university, vol.2(11).
29. <https://www.journalofaccountancy.com/issues/2009/oct/ethics.html> 1/6/2018.